العنف الزواجي وعلاقته بأبعاد الرضا عن الحياة وببعض المتغيرات النفسية لدى المرأة الجزائرية

ملخص

لقد حظيت ظاهرة العنف الأسري في الآونة الأخيرة بإهتمام بالغ على المستويين العربي والعالمي وكذا على المستوى البحثي النظري والإمبريقي، لاسيما في ميدان الدراسات النفسية. ولهذه الظاهرة أشكال متعددة، وتحديدا العنف الموجه نحو المرأة داخل البيت وخارجه، وإنّ من أكثر أشكال هذا العنف شيوعاً العنف البدني والعنف اللفظي إضافة إلى العدائية، وقد تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، حيث شهدت هذه الفترة إجراء أول دراسة قومية لمدى إنتشار العنف الزواجي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما عرفت هذه الفترة ظهور العديد من الدوريات العلمية المتخصصة في قضايا العنف الأسري.

وتهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أشكال العنف ضد الزوجة سواء كان بدنياً أو لفظياً أو عدائياً، وفحص هذه العلاقة بين هذه الأشكال من العنف وبين أبعاد الرضا عن الحياة وبعدد من متغيرات الشخصية. وقد إستخدمت الدراسة عينة من الزوجات المعنفة (ن=300) وعينة من الزوجات العاديات (ن=300)، طبقت عليهن بطارية من المقاييس إشتملت على مقياس العنف الزواجي ومقياس الرضا عن الحياة وإستبيان تقدير الشخصية للكبار.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين إرتفاع الدرجات على العنف الزوجي وإنخفاض الدرجات على الرضا عن الحياة، ودرجات عدد من متغيرات الشخصية، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لأبعاد الرضا عن الحياة وأبعاد متغيرات الشخصية.

د. عزيزة عنو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر2
الجزائر

Abstract

Domestic violence is a crucial phenomenon and a challenging problem in all over of the world (local & international). It has been addressed in psychological studies theoretically and empirically.

مقدمة

لقد تأخر علماء النفس والإجتماع في دراسة العنف الزواجي الذي لاحظه باحثوا الخدمة الإجتماعية في القرن التاسع عشر، حيث لم يحظ العنف الموجه ضد المرأة، خصوصاً الزوجة

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011.

Violence has many forms, particularly against women in the home or outside. One of the most common is domestic violence (physical, verbal, hostility) against women, which is a spreading and increasing phenomenon throughout the world.In the meantime, there has been a dramatic increase in domestic violence awareness and recognition over the past two descades.The purpose of this study is to investigate the types of marital violence related to women as well as the relationship between marital violence, satisfaction of life and the neutral variable of personality. Three hundred married Algerian women have been subject to marital violence and the study evaluates each individually with the scale of marital violence, scale of satisfaction as life and the questionnaire of esteem of the personality. The results showed that there are positive significant correlations between marital violence and the low level of satisfaction of life as well as with the neutral variable of personality. Also women with marital violence attained a significantly higher mean score than their normal counterparts at all differents subscales and total score.

بالإهتمام الكافي حتى عام 1970 لأن الموضوع يعد مشكلة أسرية تحاط بكثير من السرية والكتمان.

ذلك أن العنف الزواجي هو من أشكال العنف الأكثر قبولاً من المجتمع والأكثر إنتشاراً، وتتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الإجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركونهن حياتهن (مكي وعجم، 2008).

ولقد بدأت ظاهرة العنف ضد المرأة تحظى بإهتمام عالمي في السنوات الأخيرة بوصفها ظاهرة تتعدى الإختلافات الثقافية والتعليمية والإجتماعية والعرقية فمن الناحية الرقمية، أشار البنك الدولي في بحث له أجراه على 35 دولة لا تشتمل على مصر، إلى أنّ أكثر من ربع إلى نصف النساء الذين شملهم التقرير قد تعرضن للعنف الجسدي من أزواجهن (Heise,1994).

أما على المستوى الدولي، فقد بدأ الإنتباه للعنف ضد المرأة عام 1985 في مؤتمر المرأة الذي أقيم في نيروبي بعد الإشارة إلى تلك الظاهرة في مؤتمري المكسيك (1975) وكوبنهاجن (1980)، وقد نتج عن وثيقة مؤتمر نيروبي وجود خطة عمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وقد أشارت إلى العنف ضد المرأة بإعتباره من أهم المعوقات ضد السلام والتنمية والمساواة، وقد طالبت بخطوات قانونية تمنع العنف المؤسس على النوع، وتضع آليات قومية للتعامل مع هذه الظاهرة.

كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق إزالة العنف ضد المرأة، والتي عرفت لأول مرة المعايير التي تشكل عنفاً ضد المرأة وحثت الحكومات و المجتمع الدولي على إتخاذ كافة الإجراءات من أجل منع هذه الظواهر.

وإن كان العنف الزواجي يبدو أقل حدث من غيره من أشكال العنف السائدة، إلاّ أنه أكثر خطورة على الفرد و المجتمع، فهو يهدد أمن الأسرة والسلام الإجتماعي، وتكمن خطورة العنف الزواجي في أن نتائجه غير مباشرة، بسبب ما يحدثه من خلل في نسق القيم، وإهتزاز في نمط الشخصية، خصوصاً عند المرأة و الأطفال، مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى إيجاد أشكال مشوهة من العلاقات و السلوك، وأنماط من الشخصية مهتزة نفسياً وعصبياً، وهذا ما يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف، سواء داخل الأسرة أم في غيرها من المؤسسات الإجتماعية (عبد الوهاب،2000).

لذلك يمكن القول إن العنف والعدوان ظاهرتان عالميتان لا تقتصران على دولة من الدول، ولا فئة من فئات المجتمع، بل هو سلوك شائع نجده عند جميع الفئات العمرية، مع إختلاف حدته من مكان إلى آخر، و من شخص إلى آخر.

كما ينتشر العنف في محيط الأسرة التي تعد نواة المجتمع، وأولى الجماعات التي يعيش فيها الفرد، والبيئة الرئيسية التي ترتسم من خلالها شخصية الطفل سواء من حيث اتّزانها أو إضطرابها، وذلك من خلال أساليب التنشئة الوالدية التي يتلقّاها.

فقد أكدت الدراسات أن الأسرة تشكل مصدر الأمن والآمان للفرد، لأنها تمثل مصدر خبرات الرضا عند الفرد، إذ يشبع من خلالها معظم حاجاته، كما تمثل الشكل الأول للإستقرار والإتصال في الحياة.

وتشير دراسة كل من حزين (1984) وراتر (1991)Rater إلى أن الأجواء الأسرية المشحونة بالتوتر والصراع تعد بيئة مناسبة للإصابة بالأمراض النفسية والعقلية والسلوكية، وتترك آثارا مدمرة في نفسية الفرد(غانم،2007، 145).

وبناء على ذلك، يمتد العنف الزواجي في بلدان العالم الثالث بشكليه المادي والمعنوي ليشمل إضافة إلى الصراع بين الرجل و المرأة من خلال العلاقة الزوجية الأطفال و الإخوة و الأخوات والأبناء و الآباء، فكل فعل يمارسه الرجال في الأسرة، سواء أكان شتما أم ضربا، أم تحرشاً جنسيا، أم إستهزاء بالمرأة، أم إغتصاباً لها وإجبارها على فعل ما لا تريد، أم حرمانها من حقوقها، يعد عنفا ضدها، لذلك فإن أكثر ما يهدد النساء هم الرجال أنفسهم الذين تربطهم بهن صلة قرابة، وليس الغرباء وغالبا ما يكونون من أفراد الأسرة أو الأزواج... وما يثير الدهشة هو درجة الشبه التي تحيط بهذه المشكلة في مختلف أنحاء العالم حيث يعتبر البيت بالنسبة لملايين النساء ليس المأوى الذي يجدن المأمن فيه، وإنما مكان يسوده الرعب.

كما ترى المجتمعات العربية أن ما يحصل داخل الأسرة يجب أن يبقى سرا بما في ذلك العنف الممارس ضد بعض أفرادها، فكم من زوجات تعرضن للإهانة والضرب والشتم والإغتصاب من قبل أزواجهن، ولم يتحدثن عنه وعشن حياتهن صابرات ذليلات لا حول لهن ولا قوة وكم من فتيات تعرضن للضرب والإهانة بحجة

التربية، وتعرضن للإغتصاب والتحرش الجنسي وإختبأن وراء الصمت والخجل خوفا من أن يصبحن هن الجانيات (مكي وعجم،2008).

كما يعتبر العنف الزواجي إنتهاك لحق المرأة في السلامة النفسية والجسدية ومن غير المستبعد أن يستمر سنين عديدة ويتفاقم مع الزمن. ومن الواضح أن آثاره النفسية والجسدية ذات طبيعة تراكمية يحتمل أن تدوم حتى بعد أن يتوقف العنف نفسه والعنف الزواجي يخلق الرهبة والشعور بالإهانة والذلة ويدمر إحترام الإنسان لذاته ويتخذ أشكال متعددة منها العنف المعنوي النفسي. الذي يعدّ من أخطر أنواع العنف فهو غير محسوس وغير ملموس ولا أثر واضح له للعيان وهو شائع في جميع المجتمعات سواء أكانت غنية أم فقيرة، متقدمة أم نامية، و له آثار مدمرة على الصحة النفسية للمرأة وتكمن خطورته في عدم اعتراف به، كما يصعب إثباته.

حيث تعاني المرأة داخل الأسرة (زوجة-أم-إبنة-أخت) من العنف النفسي الذي يرتكبه بحقها رجال العائلة حيث تتلقى كمّا من الإهانات والإهمال والإحتقار والشتم والكلام البذئ، والتحقير والحرمان من الحرية والإعتداء على حقها في إختيار الشريك والتدخل بشؤونها الخاصة مثل الدخول أو الخروج في أوقات معينة وإرتداء ملابس معينة والتدخل بأصدقائها و مراقبة تصرفاتها كلها، وإجبارها مثلاً على إنجاب عدد أكبر من الأولاد، وإجبارها على تقديم الخدمات لكافة أفراد الأسرة وضيفوهم كلها أفعال تؤدي بالمرأة المعنّفة إلى أن تسأم الحياة بل أنوثتها في كثير من الأحايين مما يؤثر على معنوياتها و ثقتها بنفسها، وتحت العنف المعنوي يندرج ما يسمى بالعنف الرمزي الذي لا يتسم بالقيام بأي فعل تنفيذي بل يقتصر على الإستهتار والإزدراء وإستخدام وسائل يراد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدرتها الجسدية أو العقلية مما يحدث تأثيراً سلبياً على إستمرارها في الحياة الهنيئة وقيامها بنشاطاتها الطبيعية.

ذلك أن العنف المعنوي منتشر وبشكل كبير بسبب القيم الثقافية والتقليدية التي تكرس التنشأة الضعيفة للمرأة إجتماعياً وذلك بجعلها خاضعة منذ طفولتها للرجل حيث تفرض الأعراف الثقافية ذلك، فللرجل حق السيطرة على المرأة، (إنّ إرتباط فكرة العنف بالرجولة والذكورة، فتعامل المرأة داخل الأسرة على أساس أنها ضعيفة وعليها الخضوع لرجال الأسرة فالشتم والإهانة وتقديم الخدمة والحرمان من الحقوق الشخصية أمر لا تجب مناقشته والإعتراض عليه (مكاوي، 2006: 107-108).

أما بالنسبة للعنف الجسدي فيكون واضحاً ويترك آثاراً بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة وغالباً ما تكون هذه الأدوات اليدين والرجلين، بحيث تتوجه اللكمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، إضافة إلى شد الشعر وقد يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالعصا والسكين...أو تكسير أدوات المنزل وقذفها على الضحية.

ويمكننا أن نعرف العنف الجسدي أو الجنسي بأنه الإيذاء البدني والجنسي إبتداء من الركل-الصفع، شد الشعر، والضرب، والتحرش الجنسي وسفاح القربى، وهتك العرض والفحشاء والدعارة مروراً بالممارسات الجنسية الشاذة والإغتصاب. ويضاف

إليه الإغتصاب أيضاً في إطار الزوجية (القوانين العربية لا تعترف بالإغتصاب في إطار العلاقات الزوجية ومنها قانون العقوبات السوري) وقتل الشريك وإحداث العاهات الدائمة والحرق وإنتهاء بالقتل. ويعدّ العنف الجنسي من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة، إلاّ أنه يبقى طي الكتمان، حيث التحرش الجنسي والخطف والإغتصاب وسفاح القربى وهتك العرض والدعارة والمجامعة بأشكال شاذة تتعرض لها المرأة (زوجة-إبنة-أخت-أم) مع رجال العائلة (نفس المرجع السابق:108).

كما ركزت البحوث الإجتماعية والنفسية على العنف الموجه ضد الزوجة، سواء أكان عنفا جسديا ضارا من قبل الزوج أم عنفا يتمثل في الإيذاء النفسي والإغتصاب الجنسي (الزوجي)، وهذا يعني أن النساء هن الضحايا المفضلات للعنف الزواجي.

وتشير الدراسات إلى أن الزوج الذي يمارس العنف تجاه الزوجة يشارك غالبا في أفعال أخرى إجرامية، منها الجنوح و تعاطي المخدرات (Simons ,1998). إضافة إلى ذلك فإن الإعتداء الموجه ضد أحد الزوجين يتبعه إعتداء متبادل يتمثل في التهديد اللفظي أو البكاء أو العويل الهستيري من قبل الزوجة.

ولقد أشار راتنر (1998) Ratner أن العنف ضد الزوجة يحدث في المواقف الآتية:

* غيرة الزوج من العلاقات الإجتماعية للزوجة برجل آخر.

* العلاقات المحددة للزوجة بأفراد الأسرة و الأصدقاء.

* الزوجة التي تتحكم في دخل الأسرة.

* الزوجة التي تفرض نفسها على المكان الذي توجد فيه (Ratner,1998).

كما أن الزوج الذي يفتقد الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسؤولياته تجاه أفراد أسرته عادة ما يلجأ إلى هذا السلوك. فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات الدور، بسبب إنخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية ودخله، أو لأنه ذو مكانة إجتماعية منخفضة عن زوجته، فإن الضغوط والإحباطات قد تدفعه إلى إستخدام العنف مع أفراد أسرته، خصوصا مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفا مشروعا يصب عليه جامّ غضبه، وينفس فيه عن إحباطاته (حلمي،1999).

ومما تجدر الإشارة إليه فإنّ المرأة قد تتحمل العنف الزواجي الواقع عليها لأسباب كثيرة منها:

1-الخوف من العقاب أو التعرض لعنف أكثر.

2-نقص المال أو عدم وجود مكان مناسب للإقامة.

3-الخوف من فقدان أطفالها، ومنزلها، و ممتلكاتها وحتّى أمنها الإقتصادي.

4- الخوف من التعرض للخجل أو اللوم الناتج عن سوء المعاملة.

5- بعض المعتقدات الدينية التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على الزواج.

6-الرغبة في المحافظة على الجو الأسري من أجل مصلحة الأطفال.

7-الأمل في توقف العنف أو على الأقل إنخفاض حدته(Sheafer & Horejsi, 2006: 534).

وعليه يمكن القول أنه وحتى الأمس القريب كان الحديث عن العنف ضد المرأة لا يزال في حيز الممنوع والمسكوت عنه، ولم تكن قضايا الإعتداء على النساء بالضرب أو التشويه أو حتى القتل تهز ضمائر المجتمع، فالمرأة ملك خاص للرجال وحياتها من الأمور الخصوصية المزيجة بمجموعة من الأعراف والتقاليد و الممنوعات التي تتيح تبرير العنف بأوجهه الكثيرة، فالبعض يرونه مبررا دينيا كونه يرتبط بمفهوم الطاعة الأولى، و البعض الآخر يراه شرا لابد منه لتقويم الإعوجاج الناتج عن فساد التقاليد بتأثير المعاصرة التي تخترق مجالات الحياة الإجتماعية.

وفي مطلق الأحوال لا يزال العنف ضد النساء بعيدا عن أن يشكل قضية عند الكثيرين من فئات المجتمع (شرف الدين،2008: 1).

الإشكالية:

لقد بدأت ظاهرة العنف ضد المرأة تحظى باهتمام عالمي في السنوات الأخيرة بوصفها ظاهرة تتعدى الإختلافات الثقافية والتعليمية والإجتماعية والمعرفية. ومن الناحية الرقمية فإنه في بحث أجراه البنك الدولي جول 35 دولة لا تشتمل على مصر، فإن أكثر من ربع إلى نصف النساء الذين شملهن التقرير قد تعرضن للعنف الجسدي من خلال الزوج (Heise,1994).

أما على المستوى الدولي، فقد بدأ الانتباه للعنف ضد المرأة عام 1985 في مؤتمر المرأة الذي أقيم في نيروبي بعد الإشارة إلى تلك الظاهرة في مؤتمر المكسيك (1975) وكوبنهاجن (1980)، وتشير معظم الدراسات الوبائية إلى تزايد تقديرات حجم مشكلة العنف الزواجي، وذلك بناء على التقديرات المستمدة من التقارير الرسمية الصادرة من الشرطة والقضاء والجمعيات الإجتماعية والسجلات الطبية بالمستشفيات. ولكننا نعتقد أن نسبة الظاهرة تفوق بكثير تلك التقارير الرسمية. وذلك لأن معظم حوادث العنف الزواجي لا يتم التبليغ عنها. ففي المجتمع الأمريكي تقدر نسبة العنف الزواجي بحوالي 2 إلى 3 مليون إمرأة كل سنة تكون ضحية للعنف الزواجي(Pollilo,2003).

ولقد وجد كناب (1998) Knapp أن نسبة ممارسة العنف الزواجي الموجه ضد المرأة تتراوح مابين 50 إلى 70 % من جانب الأزواج الذين ينتهكوا حقوق زوجاتهم عليهم وكذا أطفالهم أيضاً، حيث يقوم المعتدون بالتهديد المتعمد أو جرح الأطفال كطريقة للتهديد (غير المباشرة). أو للسيطرة على الزوجة، وغالباً ما يتعرض الأطفال إلى بعض الإصابات أثناء مواقف العنف أو حينما يحاولون حماية أمهاتهم. ففي

الولايات المتحدة الأمريكية، وجد أن 17% من حالات القتل التي تقع داخل الأسرة تكون الزوجة هي الضحية بنسبة 50%.

كما أظهرت بعض الإحصائيات التي تنشرها هيئات دولية مختلفة وجود ظاهرة العنف الزواجي الموجه ضد المرأة سواء في المجتمعات الصناعية المتقدمة أو المجتمعات النامية و دول العالم الثالث، وتتراوح نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف داخل المنزل في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وسويسرا بين 29.20%، حيث يأخذ العنف مظاهر الإعتداء البدني المختلفة، ويذكر المسح الخاص بالعنف على المستوى الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية أن معدلات العنف التي تتعرض لها المرأة على يد الزوج تصل إلى 21% (Tjaden & Thoennes,1998).

أما الدراسات الخاصة بالعنف ضد النساء، خصوصا الزوجة، فقد بدأت بدراسة النساء المرتكبات الجرائم والمودعات في السجون، وكذلك الزوجات الباحثات عن مأوى نتيجة ضرب الأزواج، و أكدت الدراسات أن مرتكبات الجرائم من النساء كن هدفا للإساءة البدنية المبرحة من قبل أزواجهن.

كما إهتمت بعض الدراسات بفحص تقارير الشرطة عن حوادث العنف داخل الأسرة و إتضح منها أن حوالي 51% من حالات العنف الزواجي، خصوصا الإساءة البدنية تقع على الزوجات، كما إهتمت دراسات أخرى بالإساءة التي تقع على المرأة عامة في المجتمعات المحلية، سواء داخل الأسرة أم خارجها، و أشارت إلى أن المرأة أكثر فئات المجتمع تعرضا للإساءة.

وعليه يكثر الحديث عن العنف الزواجي و تفاقم التوترات داخل محيط الأسرة، بما يمثله من خطر على الحياة الزوجية التي يهددها بالإنهيار، ويضع بعض أفراد الأسرة على عتبة الأمراض النفسية و الإنحرافات السلوكية.

كما يعتبر العنف الزواجي مشكلة عالمية واسعة الإنتشار، يتخذ أشكالاً عديدة، ويؤثر على كل مجالات المجتمع وكل أشكال النمو والتطوير الإنساني، ويمتد جذور العنف الزواجي إلى تحيز الجنس الثقافي والديني، حيث يمكن أن يكون جزءاً طبيعياً داخل سياق ثقافي إجتماعي وتربوي، و ضمن وعي (مقبول) من جميع أفراد الأسرة والنظر إليه على أنه طبيعي علاوة على ذلك، فالمرأة أكثر إستهدافاً للعنف من قبل الرجل الممارس للعنف نتيجة شعوره بالتهديد من جراء فقدان سلطته (Baha,2001).

ولم تكن الحياة الزوجية منذ بدايتها في كل حين تخلو من المشكلات والنزاعات الأسرية بين الأزواج، ومازالت ربما تعد الصراعات سواء الحادة منها واليسيرة موجودة في جميع المجتمعات الإنسانية، وفي كل الطبقات الإجتماعية، فهذه النزاعات ولخلافات سمة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية، والإختلاف بين المجتمعات ربما يكون في أسلوب حل تلك المشكلات أو الخلافات ومعالجة آثارها.

وتشكل الحياة الزوجية منظومة متكاملة من الجوانب التفاعلية تتكون من حلقات مترابطة فيما بينهما تتضمن مهارات التعامل والمواجهة أو المهارات الإتصالية والتوكيدية أو الخصائص الشخصية والمعتقدات والأفكار ونمط الحياة والمستوى التعليمي والثقافي والإجتماعي وغيرها من المتغيرات الأخرى المؤثرة في العلاقة بين الزوجين.

وعليه يترتب على العنف الزواجي آثار صعبة تنعكس على صحة المرأة وجسدها، وقد يسبب لها الموت أحيانا، وحدوث بعض التشوهات والعاهات الدائمة والحروق المشوهة، وغير ذلك. ويذكر خبراء الرعاية الصحية أن العنف الزواجي قد يكون سببا لكثير من الأمراض العضوية مثل، إرتفاع الضغط الشرياني، والسكري والأكزيما وغيرها من الأمراض (الداهري:2008).

كما تتسم الأسرة التي يوجد فيها العنف الزواجي بوجود خلل أو إضطراب في العلاقات والتفاعلات الإجتماعية، فالأسر المصابة بهذا الخلل غالباً ما لديها هذا الإضطراب قبل ميلاد الطفل، حيث يبدأ العنف تجاه النساء وتتزايد حدته أثناء الحمل.

وتشير بعض الدراسات أن واحدة من بين 6 نساء حوامل يتعرضن للعنف الجسدي، والنساء الحوامل اللآتي يتعرضن للعنف الجسدي قد ينجبن أطفالاً ضعافا أو لا يحصلن على أي عناية قبل الولادة أو يصبحن أكثر عرضة لتعاطي المخدرات، كذلك التعرض للإجهاض لعدة مرات أو ولادة أطفال ناقصي النمو، أو أطفال يعانون من وجود إعاقات عضوية خطيرة أو موت محقق نتيجة لقسوة الزوج، وتعتبر النسبة واحدا من بين كل خمس حالات حمل تقبل صاحبته على تعاطي المخدرات، لذلك فإن التعرض للعنف داخل المنزل قد يؤثر على الطفل وعلى مشاعر المرأة بصورة قوية في العلاقة الزوجية بشكل عام و العلاقة الجنسية خاصة من ناحية قدراتها على الحمل أو ممارسة الجنس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمر الأسرة التي ينتشر فيها العنف ضد الزوجة بثلاث مراحل وهي، المرحلة الأولى مرحلة بناء التوتر The tension-Building phase والمرحلة الثانية فهي مرحلة الإنفجار أو الإيداء The explosion or the actual building phase وأخيرا المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحب والود The loving phase ففي المرحلة الأولى تغلب عليها سلسلة من الأحداث البسيطة التي تثير الكثير من المشكلات والتراكمات، والتي تصبح فيما بعد نواة لحوادث العنف والإعتداءات على الزوجة. وهنا تنتقل الأسرة إلى المرحلة الثانية، و بعد هذه المرحلة تظهر العديد من الوقائع التي بدورها تجعل الزوج يتحرك إلى مرحلة الحب والود نتيجة شعوره بالذنب أو نتيجة الخوف من فقدان الكيان الأسري أو الخوف من أي خسائر أخرى.

ولقد ركزت أغلب بحوث دراسة العنف الزواجي على تحديد طبيعة العنف الزواجي وحجمه و دينامياته بإعتباره مشكلة إجتماعية، وإفتراض نماذج سببية عن علاقة المتغيرات الإجتماعية والديموجغرافية والإقتصادية بالعنف الزواجي بوجه

خاص،بمعنى أن أشكال العنف الزواجي يتشكل تبعا لمتغيرات عديدة إجتماعية وإقتصادية وديموغرافية (حلمي:1999) (رمزي،سلطان،1999). كما توصلت دراسة أخرى إلى أن ضغوط أحداث الحياة ودرجة التعرض لأنواع الضغوط وطريقة إدراك الضغوط وبعض متغيرات الشخصية كالعدوان وإنخفاض تقدير الذات، والقلق يمكن أن ينبئ بالعنف الأسري(الدسوقي، سلطان:2002)،كما ركزت بحوث أخرى على إدراك المرأة للعنف الموجه ضدها (فرج والناصر1999).

كما يبدو أنه من الضروري النظر إلى خصائص المعتدين السلبية بوصفها عوامل مهيأة إلى حد كبير للعنف الزواجي، فبالإضافة إلى ما يذكره بوماستير و آخرون Baumeister & Al (1996) حول إنخفاض تقدير الذات لدى المعتدي، بما يجعل العنف ينشأ عن ذات مهددة، و معتقدات مضخمة غير مستقرة حول التفوق تجعله عرضة للتهديد، ومن ثم يلجأ المعتدي إلى العنف بهدف توجيه الغضب إلى الخارج كأسلوب يتجنب به مراجعة الذات(Baumeister,Smart,Boden,1996 :30)، و ربما يرجع العنف الزواجي في هذا الصدد إلى فشله في التعامل مع الآخرين، هذا الفشل الذريع يهدم علاقته بالآخرين (الزوجة) الذي يرغب في التحكم فيه (حلمي،1999: 157).

كما أكدت دراسات عديدة أن انخفاض توكيد الذات يعد أحد العوامل المهيأة للعنف الزواجي الموجه ضد المرأة، ففي دراسة أجراها روزنيبوم و أولري Rosenbaum & Leary سنة 1981 هدفت إلى دراسة خصائص الأزواج الذين يسيئون المعاملة مع زوجاتهم وقد تكونت العينة من 52 زوجة تعرضت لإساءة المعاملة و20 زوجاً متعدياً تم تطبيق إختبارات التوافق الزواجي و مقاييس الإتجاهات نحو المرأة ومقياس توكيد الذات فتم تقسيم الأزواج إلى ممارسي العنف وغير ممارسي العنف. وتوصلت النتائج إلى أن الأزواج ممارسي العنف أقل توكيدية لذواتهم و أقل توافقا زواجيا كما أنهم تعرضوا بدرجة مرتفعة لإساءة المعاملة في مرحلة الطفولة (Rosenbaum & Leary,1981).

ولقد كشفت الدراسة التي أجراها كل من كيت و كوفال(1982) Cate & Koval عن وجود خمسة عوامل من بينها إنخفاض توكيد الذات كعوامل مهيأة للعنف الزواجي وهي:

* الإستعداد للعنف حيث أنه سلوك مكتسب من الآباء المعتدين على أمهاتهم.
* الإعتماد على الكحوليات و المخدرات.
* إنعدام التعبيرية والإفتقار للمشاعر الإيجابية.
* الإعتماد الوجداني العاطفي على الآخرين.
* إنخفاض التوكيدية (Cate & Koval,1982).

أما بيتر بيرك Peter Burke.J فلقد قام بدراسة العلاقة بين الهوية الجنسية وتقدير الذات، والإعتداء الجنسي والبدني في العلاقات بين الزوجين، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجموعة الأزواج الذين يتسمون بإستمرارية العنف الأسري يتميزون بإنخفاض مستوى تقدير الذات، وأن العنف يتخذ وسيلة لإسقاط الشعور بالدونية على المرأة وتشير نتائج الدراسة إلى أن المرأة التي تعرضت لإعتداء وإنتهاك من قبل الزوج كانت أكثر عرضة للعنف والإغتصاب بعد الزواج، وقد يرجع الأمر إلى عوامل شخصية تتعلق بضعف المرأة وإنكسارها منها صورة المرأة عن نفسها بأنها ضعيفة أمام قوة الرجل وأنه يلقى التأييد والدعم من المجتمع، ويبدو من جانب آخر أن هناك خصائص شخصية لدى المرأة التي تتعرض للعنف تجعلها أكثر عرضة للعنف، ففي الدراسة التي قامت بها نووال بريجيت بوش (2000) Noel,Brickette Busch مقارنة الجوانب الأخلاقية في مستويات التفكير لدى المرأة التي تتعرض للعنف وبين المرأة التي لا تتعرض للعنف، توصلت إلى أن هناك العديد من الأفكار الخاطئة الشائعة التي تسيطر على المرأة ضحية العنف من خلال إستخدام علم دراسة الصحة Victomology حيث تتصف المرأة المستهدفة بالعنف (الضحية) بسلبية الشخصية والمازوشية، وسمات شخصية غير ناضجة، بالإضافة إلى أن لديها أفكارا شائعة خاطئة عن إنخفاض وتدني تقديرها لذاتها، وتؤكد الدراسة على أن المرأة التي تتعرض للعنف تعاني من إنخفاض في تقدير الذات المعرفي. إضافة إلى أن الزوجة تدرك أن الرجل يتسم بالعصبية الزائدة والمبالغة في إلقاء اللوم عليها، وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء النساء(الضحايا) ليس لديهن القدرة الواضحة على التمييز بين الصواب والخطأ حول علاقاتهن بأزواجهن (Noel,2000 :3).

ولقد أشار الباحثان محمد الدسوقي وعادل سلطان (2002) في دراستهما التي حاولا من خلالها المقارنة بين مجموعة من الأزواج والزوجات ممارسي وغير ممارسي العنف الزواجي في ضغوط أحداث الحياة، وبعض الخصائص الشخصية، وإلى أن هناك فروقاً جوهرية بين مجموعات العنف من ناحية أنواع ضغوط الحياة و طرق إدراكها (الإيجابي/السلبي) وفي خصائص الشخصية (السعادة-المسؤولية-الإستقلال- العدوان- تقدير الذات- السيطرة وإنخفاض تقدير الذات- القلق- وجهة الضبط- التسلطية)، حيث أظهرت النتائج أن مجموعة الأزواج والزوجات مرتفعي ممارسة العنف الزواجي يتسمون بتعرضهم لأنواع ضغوط أحداث الحياة في العمل -الضغوط المالية-الصحية-الأسرية-الوالدية-العلاقات الزوجية-الصداقة-الشخصية- وفي الإدراك السلبي للضغوط- كما يتميزون بالعدائية- الجمود- السيطرة - القلق- وجهة الضبط التسلطية(الدسوقي، سلطانز2002).

وتجدر الإشارة بالذكر أن دراستنا الحالية تركز على ثلاثة جوانب مهمة في العلاقات الإنسانية بين الزوجين وهي الرضا عن الحياة هذا فيما يتعلق بالجانب الأول، أما الجانب الثاني وهو بعض متغيرات الشخصية لدى المرأة والجانب الثالث هو العنف الزواجي بوصفه متغيرا مستقلا يرتبط بالمتغيرين الرضا والحياة ومتغيرات الشخصية

لدى المرأة. ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة لم تتطرق لطرح العلاقة الإرتباطية بين العنف الزواجي والرضا عن الحياة وبعض متغيرات الشخصية، وفي حدود علمنا لم نجد دراسة عربية أولت إهتماماً بموضوع دراستنا الحالية.

لذا يمكن تحديد وصياغة فروض البحث كالتالي:

* توجد علاقة إرتباطية بين درجات العنف الزواجي ودرجات الرضا عن الحياة لدى المرأة الجزائرية.

* توجد علاقة إرتباطية بين درجات العنف الزواجي ودرجات بعض متغيرات الشخصية (العدوان/العداء، الإعتمادية، تقدير الذات، الكفاية الشخصية،التجاوب الإنفعالي،الثبات الإنفعالي،النظرة للحياة) لدى المرأة الجزائرية.

* توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات الرضا عن الحياة لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية.

* توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات متغيرات الشخصية (العدوان/العداء/الإعتمادية، تقدير الذات، الكفاية الشخصية، التجاوب الإنفعالي، الثبات الإنفعالي، النظرة للحياة) لدى المرأة الجزائرية ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة الجزائرية العادية.

- الإجراءات المنهجية:

- العينة:

تكونت عينة الدراسة من 300 مبحوثة ضحية العنف الزواجي و300 مبحوثة لم تتعرض للعنف الزواجي كلهن مقيمات بكل من الجزائر، وهران، وقسنطينة وأدرار، وقد تم إختيارهن وفقا لعدد من الشروط، الأول منها يتعلق بتحديد العمر حيث أشار عدد من الباحثين إلى أن متغير العمر من العوامل المؤثرة على ممارسة أو إرتكاب العنف الزواجي (طريف شوقي،2000). حيث تم تحديد العمر من 40 سنة كحد أعلى، ومن ثم بلغ متوسط العمر بين 18و 42 عام بإنحراف معياري 2.67، والشرط الثاني أن لا تتضمن العينة أفرادا مطلقين أو أرامل، والشرط الثالث يتعلق بتحديد الحد الأدنى لمدة الزواج وهو أن لا يقل عن خمس سنوات حتى تتضح نمط التفاعلات الأسرية و ثبات التفاعلات والعلاقات الأسرية. أما الشرط الرابع فيتعلق بالمستوى التعليمي الذي تحدد في فئة المستوى الإبتدائي والمتوسط، حيث أشارت دراسات سابقة إلى أن مستوى العنف الزواجي يرتفع بين الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الإجتماعية المتدنية و بين المستويات التعليمية المتوسطة.

- أدوات القياس:

-مقياس الرضا عن الحياة Life Satisfaction Scale(LSS)

أعد هذا المقياس الباحث مجدي محمد الدسوقي وهو يهدف إلى قياس الرضا العام عن الحياة ويتكون من 30 بنداً باللغة العربية الفصحى، وقد وضع للمقياس تعليمات بسيطة منها أن يجيب المفحوص على كل بند من بنود المقياس تبعاً لبدائل خمسة هي: تنطبق تماماً إذا كان مضمون البند ينطبق على المفحوص تماماً، تنطبق إذا كان مضمون البند ينطبق على المفحوص بدرجة كبيرة أو أعلى من المتوسط، بين بين إذا كان مضمون البند ينطبق على المفحوص بدرجة متوسطة، لا تنطبق إذا كان مضمون البند ينطبق على المفحوص بدرجة قليلة أو أقل من المتوسط، أما لا تنطبق أبداً إذا كان مضمون البند لا ينطبق على المفحوص كلية.

ولقد وضعت لهذه الإستجابات أوزان متدرجة كالآتي: تنطبق تماماً (4)، تنطبق(3)، بين بين(2)، لا تنطبق(1)، أبداً (صفر)، وتتسم البدائل المتمثلة في النظام الخماسي بمرونتها وتدرجها بدرجات صغيرة، وليست حادة بالإضافة إلى تميزها بثبات مرتفع (عبد الخالق،1993: 53).

ويستخدم الجمع الجبري في حساب الدرجة التي يحصل عليها المفحوص على كل بعد من الأبعاد الفرعية للمقياس، والدرجة الكلية هي مجموعة درجات الأبعاد الفرعية، والدرجة المرتفعة تشير إلى مستوى مرتفع من الرضا عن الحياة، والدرجة المنخفضة تشير إلى مستوى منخفض من الرضا عن الحياة.

أما بالنسبة لصدق المقياس في البيئة الجزائرية فلقد حسب الصدق البنائي على عينة متكونة من 400 طالب جامعي حيث تراوحت قيم معاملات الإرتباط بين 0.50 و0.82 وهي معاملات دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. وفيما يتعلق بثبات المقياس فلقد إستخدمنا التجزئة النصفية على عينة متكونة من 300 طالب جامعي، وقدر معامل الثبات 0.79 بعد أن إستخدمت معادلة سبيرمان بيروان لتصحيح هذا المعامل بلغ 0.88 وهو معامل مرتفع ودال إحصائياً عند مستوى 0.01.

-إستبيان الشخصية للكبار:Questionnary of personality among adults

أعد هذا الإستبيان رونالدونر Ronald Rohner وقامت ممدوحة سلامة (1988) بترجمته و تقنينه للإستخدام في البيئة المصرية. ويعد الإستبيان أداة للتقرير الذاتي أعد بهدف الوقوف على كيفية رؤية المستجيب لذاته، وفقاً لسبعة خصائص نفسية هي العداء/العدوان، والإعتمادية، وتقدير الذات، والكفاية الشخصية، والتجاوب الإنفعالي، والثبات الإنفعالي، والنظرة للحياة، والإستبيان مكون من 63 عبارة موزعة بالتساوي على المقاييس الفرعية، والدرجة المرتفعة على الإستبيان تشير إلى الجانب السلبي من السلوك المراد قياسه بمعنى أنه كلما إرتفعت الدرجة كان ذلك مؤشراً لزيادة العداء في المقياس الفرعي الأول أو زيادة الإعتمادية في المقياس الفرعي الثاني أو التقدير السلبي للذات في المقياس الفرعي الثالث وهكذا.

أما عن صدق المقياس في البيئة الجزائرية فقد قمنا بحساب الصدق البنائي على عينة متكونة من 100طالب جامعي، حيث قدر معامل الصدق 0.76 دال إحصائياً عن مستوى 0.01. و فيما يتعلق بالثبات فلقد إستخدمنا التجزئة النصفية على عينة متكونة من 100 طالب جامعي، و قدر معامل الثبات 0.80 بعد أن إستخدمنا معادلة سبيرمان-بروان لتصحيح هذا المعامل بلغ 0.90 و هو معامل مرتفع و دال إحصائياً عند مستوى 0.01.

-مقياس العنف الزواجي: The marital violence scale

أعد مقياس العنف الزواجي الباحثة ألكسندرا (2001) ويهدف قياس أشكال العنف الزواجي وفقاً لعدة محاور أهمها مايلي:

***العنف البدني:**

هو سلوك يمارسه الرجل ضد المرأة داخل الأسرة، ويبدأ من المستويات البسيطة كالتهديد بالضرب والإعتداء إلى المستويات الشديدة ويتمثل في الضرب المتعمد والمتكرر بطرق مختلفة كالصفع، اللكم والدفع والإعتداء بالأشياء أو على الأشياء وغيرها أمام المرأة الضحية و يتكون من35 بنداً.

*** العنف اللفظي:**

ويعبر العنف اللفظي أيضاً عن درجات نوعية منها السب والإهانة والتهديد والسخرية والتعليمات الجارحة والتهديد اللفظي بالإعتداء والقسوة الإنفعالية في التعبير عن الغضب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العنف البدني نادراً ما يحدث بدون حدوث عنف لفظي، كما أن العنف اللفظي دائماً ما يؤدي إلى عنف بدني فيما بعد في هذه العلاقة الأسرية و يتكون بعد العنف اللفظي من 20 بنداً.

*** العدائية:**

ويتكون من 14 بنداً، وهي تقيس الجانب المعرفي ويقصد بها التعبير عن مشاعر الظلم والجور وإستهداف العنف والإساءة في المعاملة كالنظر إلى العلاقة الزوجية على أنها علاقة جنسية بين الزوجين تهدف إلى إرضاء رغبات الزوج فقط.

وتعتمد طريقة التصحيح على إعطاء درجة(1) الإجابة نعم و(0) الإجابة لا، ويستخدم الجمع الجبري في حساب الدرجة التي يحصل عليها المفحوص في كل بعد من الأبعاد الفرعية للمقياس، والدرجة الكلية هي مجموع درجات الأبعاد الفرعية. أما فيما يتعلق بصدق المقياس في البيئة الجزائرية، فلقد تم حساب الصدق البنائي على عينة متكونة من 150 طالب جامعي، حيث تراوحت قيم معاملات الإرتباط بين 0.60 و0.79، وهي معاملات دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. أما بالنسبة لحساب ثبات المقياس، فلقد إعتمدنا على التجزئة النصفية على عينة متكونة من 150 طالب جامعي،

وقدر معامل الثبات 0.60، بعد أن إستخدمنا معادلة سبيرمان-براون لتصحيح المعامل بلغ 0.81 وهو معامل مرتفع و دال إحصائياً عند مستوى 0.01.

نتائج البحث وتفسيرها:

- عرض ومناقشة نتائج الفرض الأول:

ينص الفرض الأول: «على أنه توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائياً بين العنف الزواجي والرضا عن الحياة لدى المرأة الجزائرية»، ولقد إستخدمنا معامل إرتباط بيرسون في التحقق من صحة أو بطلان هذا الفرض. وفيما يلي جدول يوضح ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الصدد:

جدول (1) معاملات الإرتباط بين درجات العنف الزواجي والرضا عن الحياة لدى المرأة.

أبعاد مقياس العنف / أبعاد مقياس الرضا عن الحياة	العنف البدني	العنف اللفظي	العدائية
السعادة	-0.54 **	-0.77 **	-0.92 **
الإجتماعية	-0.66 **	-0.59 **	-0.75 **
الطمأنينة	-0.79 **	-0.82 **	-0.86 **
الإستقرار النفسي	-0.59 **	-0.90. **	-0.89 **
التقدير الإجتماعي	-0.70 **	-0.76 **	-0.74 **
القناعة	-0.89 **	-0.64 **	-0.57 **

** دال عند مستوى 0.01 ر = 0.25

يتضح من جدول (1) أنه توجد علاقات سالبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء ضحايا العنف الزواجي على البعد الأول لمقياس الرضا عن الحياة (السعادة) من ناحية، والدرجات التي حصلن عليها على الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ -0.54،-0.77،-0.92، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

ويتضح من نفس الجدول أنه توجد علاقات سالبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء ضحايا العنف الزواجي على البعد الثاني لمقياس الرضا عن الحياة (الاجتماعية) من ناحية، والدرجات التي حصلن على الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ-0.66،-0.59،-0.75، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما يتضح من الجدول نفسه أنه توجد علاقات سالبة و دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء ضحايا العنف الزواجي على البعد الثالث لمقياس الرضا عن

الحياة (الطمأنينة) من ناحية، والدرجات التي تحصلن عليها على الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ -0.79،-0.82،-0.86، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما يتضح من الجدول نفسه أنه توجد علاقات سالبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء ضحايا العنف الزواجي على البعد الرابع (الإستقرار النفسي) من ناحية، والدرجات التي تحصلن عليها على الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ -0.59،-0.90،-0.89، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما يتضح من الجدول ذاته أنه توجد علاقات سالبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء ضحايا العنف الزواجي على البعد الخامس (التقدير الإجتماعي) من ناحية، و الدرجات التي حصلن عليها على الأبعاد الفرعية لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ-0.70،-0.76،-0.74، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما يتضح من الجدول (1) أنه توجد علاقات سالبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها النساء، ضحايا العنف الزواجي على البعد السادس (القناعة) من ناحية، والدرجات التي حصلن عليها على الأبعاد لمقياس العنف الزواجي (العنف البدني، العنف اللفظي، العدائية)، حيث كانت قيم معاملات الإرتباط المعبرة عن هذه العلاقات تبلغ-0.89،-0.64،-0.57، على الترتيب بالنسبة لهؤلاء النساء، وجميعها معاملات سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. وتعني هذه النتائج فيما يتعلق بالعلاقات السالبة أنه كلما كانت النساء عرضة للعنف الزواجي كلما كن لا يتمتعن بحياة سعيدة ولا يشعرن بالرضا والإرتياح وعدم الطمأنينة وعدم الإستقرار وعدم التقدير الإجتماعي،كما أنهن أقل أو منعدمات الإحساس بالمهارات الإجتماعية اللازمة للدخول في علاقات إجتماعية مشبعة مع الآخرين وضعف القدرة على التذكر والتعرض للنوبات الإنفعالية التي تتمثل في التوتر والشعور بعدم القناعة عن ظروفهم الحياتية وأن الحياة تعيسة.وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة حلمي سنة 1999 التي تؤكد أن الزوجات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي يشتكين من الأمراض النفسية والعقلية كالقلق والإكتئاب والرغبة في الإنتحار وعدم تحقيق الذات (حلمي:1999).

- عرض ومناقشة نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه «توجد علاقة إرتباطية بين العنف الزواجي و بعض متغيرات الشخصية (العدوان/العداء، الإعتمادية، تقدير الذات، الكفاية الشخصية،

التجاوب الإنفعالي، الثبات الإنفعالي، النظرة للحياة) لدى المرأة ». ولقد إستخدمنا أسلوب معامل إرتباط ببرسون في التحقق من صحة أو بطلان هذا. ويمكن تمثيل النتائج في الجدول التالي:

جدول(2) معاملات الإرتباط بين درجات العنف الزواجي وبعض متغيرات الشخصية لدى المرأة.

أبعاد مقياس العنف الزواجي / أبعاد إستبيان تقدير الشخصية	العنف البدني	العنف اللفظي	العدائية
العدوان / العداء	045 **	0.55- **	0.75- **
الإعتمادية	0.56 **	0.73- **	0.66- **
تقدير الذات	0.77 **	0.81- **	0.79- **
الكفاية الشخصية	0.69 **	0.47. **	0.89- **
التجاوب الإنفعالي	0.79 **	0.66 **	0.59- **
الثبات الإنفعالي	0.62 **	0.70 **	0.45- **
النظرة للحياة	0.83 **	0.90 **	0.78- **

** دال عند مستوى 0.01 ر = 0.22

يتضح من جدول (2) وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي، والدرجات التي حصل عليها هؤلاء الأفراد على المقياس الفرعية لكل من العدوان/العداء الإعتمادية، تقدير الذات الكفاية الشخصية، التجاوب الإنفعالي، الثبات الإنفعالي، النظرة للحياة، حيث بلغت معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات بالنسبة لبعد العدوان العداء 0.45، 0.55، 0.75 على الترتيب، وجميعها موجبة ودالة عند مستوى 0.01.

وتعني هذه النتائج أنه كلما تعرضت المرأة للعنف البدني والضرب والقهر من طرف زوجها كلما كانت شخصيتها تميل إلى العدوان والعداء والكراهية الموجه نحو الآخر. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه الباحث عكاشة (1992) أن الإحباط إن لم يؤد في معظم الظروف إلى العنف، فإن كل عنف بسيطة موقف محبط. ويذكر مكلفين وغروس Maclevin & Cross (2002) أن الإحباط يؤدي إلى إستجابة عدوانية.

كما يتضح من الجدول (2) وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي والدرجات التي حصل عليها هؤلاء الأفراد على المقياس الفرعي في (بعد الإعتمادية)، حيث بلغت معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات 0.56، 0.73، 0.66، على الترتيب. وجميعها معاملات موجبة دالة عند مستوى 0.01.

كما يتضح من الجدول (2) وجود علاقة إرتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي،

والدرجات التي حصل عليها الأفراد المقياس العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي، والدرجات التي حصل عليها الأفراد على المقياس الفرعي التجاوب الإنفعالي، حيث بلغت معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات 0.79، 0.66، 0.59 على الترتيب، وجميعها موجبة دالة عند مستوى 0.01.

وتعني هذه النتائج أنه كلما تعرضت المرأة للعنف الزواجي كلما كانت عرضة للإنفعالات كالقلق والتذمر والشعور بالمهانة والإحتقار، مما يجعلها ذات إنفعالات شديدة.

كما يتضح من الجدول (2) وجود علاقة إرتباطية موجهة دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي والدرجات التي حصل عليها هؤلاء الأفراد على المقياس الفرعي(بعد تقدير الذات)، حيث بلغت معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات 0.77، 0.81، 0.79 على الترتيب. وجميعها معاملات موجبة ودالة عند مستوى 0.01.

وتعني هذه النتائج أنه كما تعرضت المرأة للعنف الزواجي مهما كانت أشكاله كلما كانت ذات تقدير سلبي للذات، حيث لا تستطيع التعبير التلقائي عن مشاعرها السلبية وتخفيف توتراتها أولاً بأول، وحل صراعاتها مع الزوج من خلال التعبير التلقائي عن المشاعر السلبية تلك الأساليب التركيبية التي تجعلها أقل قدرة عن إنجاز أهدافها وطموحاتها في الحياة مما يدعم التقدير السلبي للذات. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة تامسن Tamsin من أن مرتكبي العنف الأسري يتميزون بإعتقادهم بتدني الطرف الآخر (Tamsin,2000 :18) وتتفق مع ما خلصت إليه نتائج دراسة محمد الدسوقي 1992 من أن الأفراد ذوي التوجيهات العنيفة ذوي الشخصيات التسلطية تلك التي وصفها أدرونو Adorno وفرانكل Frankel بالقوة والغلظة والعداوة العامة والميل للتحكم والتدمير.

كما يتضح من الجدول (2) وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي، والدرجات التي حصل عليها الأفراد على المقياس الفرعي الثبات الإنفعالي، حيث معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات 0.62، 0.70، 0.45 على الترتيب، وجميعها معاملات موجبة دالة عند مستوى 0.01.

وتعني هذه النتائج أنه كلما تعرضت المرأة للعنف الزواجي كلما شعرت بعدم الإستقرار والطمأنينة والتأخر المستمر للحالة المزاجية المضطربة المتسمة بالإنزعاج المستمر والغضب والكراهية وعدم الشعور بالراحة النفسية ومشاعر الحزن والكآبة لأدنى مشكلة أو موقف ضاغط.

كما يتضح من الجدول (2) وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة الكلية على مقياس العنف الزواجي،

والدرجات التي حصل عليها الأفراد على المقياس الفرعي النظرة للحياة، حيث بلغت معاملات الإرتباط الخاصة بهذه العلاقات 0.83، 0.90، 0.78 على الترتيب. وجميعها معاملات موجبة دالة عند مستوى 0.01.

وتعني هذه النتائج أن تعرض المرأة للعنف الزواجي يعزز لديها النظرة السلبية للحياة والشعور بالملل والكراهية والإستسلام لأبسط المشاكل وعدم القدرة على مواجهة المواقف الحياتية والتقدير السلبي للذات والحكم على النفس بالضعف وعدم القدرة على القيام بالنشاطات المنزلية والأسرية على أحسن وجه، بسبب النظرة السلبية للحياة إلى درجة إيذاء النفس و إرتكاب جريمة قتل الزوج، وهذا ما يتفق مع دراسة باها (2001) Baha.

كما تعني هذه النتائج أنه كلما تعرضت المرأة للعنف الزواجي مهما كانت أشكاله كلما كانت شخصيتها ميالة للإعتمادية، وعدم القدرة على توكيد ذاتها خاصة أمام القيم والمعايير الإجتماعية التي تنظر إلى المرأة أنها خاضعة ليس لها حرية السلطة لا في أمورها ولا بالنسبة لزوجها أو أبناءها، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة بيتربيرك Peter Burke على أن المرأة التي تعرضت لإعتداء وإنتهاك من قبل الزواج كانت أكثر إستهدافاً للتعرض للعنف والإغتصاب بعد الزواج، وقد يرجع الأمر إلى عوامل شخصية تتعلق بضعف المرأة وإنكسارها منها صورة المرأة عن نفسها بأنها ضعيفة أمام قوة الرجل وأنه يلقى التأييد والدعم من المجتمع، ويبدو من جانب آخر أن هناك خصائص شخصية لدى المرأة التي تتعرض للعنف الزواجي هي عدم نضج الشخصية والإعتمادية الزائدة على الرجل بسبب سيطرته وقهره (صابر، رشاد 2004: 119-120).

وتعني هذه النتائج أنه كلما تعرضت المرأة للعنف الزواجي كلما كانت أقل كفاية في الشخصية حيث أن إعتماد الرجل في تعامله مع المرأة من منطق تفوقه عليها، مما يضر بالعلاقة التي يجب أن تستمر بينهما، وتصبح الكفاية الشخصية لدى المرأة ضعيفة أو منعدمة بحيث تدرك المرأة تصرفات الزوج بأنها عدوانية موجه إليها.تخدش حياءها وتؤذي مشاعرها فقد تتبنى إتجاهات سلبية نحو الزوج أو تأتي بممارسات إستفزازية ضده لكسر شوكته وهو ما يعد عاملاً إضافياً للقلق والضغط النفسي، والتهديد وبهذا تكون مهارات التوكيد السلبية المرتفع ليست وسيلة لخفض القلق والضغوط النفسية، بل وسيلة لتأجيلها بدفع الزوج في إتجاه العنف، فالإسراف في إظهار الإختلاف والعقاب والتعبير عن الغضب وكثرة النقد خاصة أمام الآخرين وتوجيه اللوم دون توقف ينشئ مناخاً مناسباً للعنف الزواجي وعدم الشخصية لدى المرأة.(شوقي،2002: 30).

- عرض و مناقشة نتائج الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه «توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات الرضا عن الحياة لدى المرأة الجزائرية ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة الجزائرية العادية، ولقد إستخدمنا إختبار «ت» في التحقق من صحة أو بطلان هذا الفرض». وفيما يلي جدول يوضح ما توصلنا إليه من نتائج كالتالي:

جدول (3) الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجات الرضا عن الحياة لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية.

العينة / أبعاد مقياس الرضا عن الحياة	المرأة ضحية العنف الزواجي		المرأة العادية		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
	م1	ع1	م2	ع2		
السعادة	37.91	5.12	21.18	3.59	31.45	0.01
الإجتماعية	35.02	6.23	21.12	3.26	20.44	0.01
الطمأنينة	87.83	7.98	43.67	5.79	44.21	0.01
الإستقرار النفسي	8.12	1.15	7.50	0.79	3.10	0.01
التقدير الإجتماعي	8.86	1.34	7.95	0.46	4.55	0.01
القناعة	22.98	6.08	19.16	5.02	3.38	0.01

يتضح من الجدول (3) وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة ضحية العنف الزواجي، ومتوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة العادية على المقياس الفرعي للسعادة، حيث كانت قيمة «ت» الخاصة بالمقارنة بين هذين المتوسطين تبلغ 31.45 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

وعليه تعني هذه النتائج أن المرأة ضحية العنف الزواجي عادة ما تتعرض للعنف ولا تعرف الإستقرار النفسي والأمن. مما يعني أن المهارات التعبيرية غير ملائمة ومعبرة عن الإنفعال السلبي، تقضي إلى عدم الشعور بالسعادة الزوجية فتقضي إلى إقامة علاقات زواجية يسودها الرفض وعدم التفاهم والكراهية وفقدان الثقة المتبادلة، وهذه النتيجة تتسق مع ما خلت إليه دراسة طريف شوقي (1999)، من أن حرص الزوج على تجنب توجيه النقد بإستمرار وإظهار الإختلاف بين الزوجين والتنازل عن بعض الحقوق الخاصة فضلاً عن المداومة على إبداء الإعجاب وضبط النفس والإعتذار العلني والرحمة وعدم العنف من شأنه أن يزيد من مستوى السعادة والتوافق الزواجي (معتز،2000).

يتضح من الجدول(3) وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة ضحية العنف الزواجي، ومتوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة العادية على المقياس الفرعي الإجتماعية،حيث كانت قيمة «ت» الخاصة المقارنة بين هذين المتوسطين تبلغ 20.44 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما تؤكد هذه النتائج أن المرأة ضحية العنف الزواجي عادة ما تتعرض للعنف و لا تعرف الإجتماعية مقارنة بالمرأة العادية، حيث إنها تكون عاجزة عن المشاركة الوجدانية، والتجانس الفكري، وعادة ما تكون غير راضية عن العلاقة الزوجية، مما يعني أن هذه المرأة التي تفتقر للسعادة والإجتماعية وعدم القدرة على التعبير عن عواطفها تتسم بالكدر والتعاسة الزوجية و تفشل في إقامة علاقة زوجية إيجابية، ومن ثمة تصبح المشاركة الوجدانية في الحياة الإجتماعية بصفة عامة والزوجية بصفة خاصة منعدمة و يزداد معها سوء التفاهم.

يتضح من الجدول (3) وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة ضحية العنف الزواجي، ومتوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة العادية على المقياس الفرعي للطمأنينة، حيث كانت قيمة«ت» الخاصة المقارنة بين هذين المتوسطين تبلغ 44.21 و هي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

وعليه تعني هذه النتائج (3) أن المرأة ضحية العنف الزواجي غير مطمئنة في حياتها الأسرية تشعر بالظلم والمهانة والقلق المستمر والخوف الدائم من قهر زوجها وضعف الروابط الوجدانية والمشاعر العاطفية الإيجابية، وقد يكون هذا العنف الزواجي من العوامل المهيأة للإنجازات الإنفعالية السلبية المتبادلة وعدم الطمأنينة.وتقضي إلى مناخ إجتماعي يسوده عدم التقبل وعدم التفاهم، وفي أغلب الأحيان يحدث العنف الزواجي ضد المرأة و إن كان بصورة خفية. نتيجة لخوفها من الشكوى أو المحافظة على البقاء أو لتغاضي المجتمع عن تلك الظاهرة، أو تحت وطأة التقاليد والأعراف التي قد لا تستهجن السلوكيات المتصلة بالعنف ضد المرأة.

وتؤكد الدراسات في هذا الإطار أنّ ارتباط الإساءة و العنف بإنخفاض مستوى الألفة والمودة والطمأنينة نحو الشريك والمفهوم السالب نحو الذات ومشاعر الحزن نحو الشريك المسيء (فرج، إبراهيم،1999). ومع ذلك تعيش المرأة غير مطمئنة تحت ظل هذا الرجل، وتحت القهر النفسي، فقوة الرجل البدنية تهددها، والخوف من الإعتراض عليه نابع من شعورها بأنها مرغمة على العيش تحت التهديد، فهي تتقبل العنف في الخفاء وتحرص على العيش داخل الأسرة والبيت، حتى وإن كانت مهارات توكيد الذات مفقودة لدى الرجل، وهو ما يؤكد عدم طمأنينة المرأة وخوفها من الشكوى وعدم البوح بسوء التوافق والعنف الموجه ضدها.

كما يتبين من نتائج الجدول (3) أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين متوسط درجات الإستقرار النفسي لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية، حيث كانت

قيمة «ت» 3.10 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى0.01. حيث إنّها تشعر بعدم الطمأنينة والخوف المستمر من العنف الناتج عادة لدى الزوج بسبب الشعور السلبي بقيمة الذات، حيث يستخدم تلك الأساليب كوسيلة أو كميكانيزمات دفاعية وحيل لتبرير أفعالهم وتغطية ما بداخلهم من عجز وضعف ويجد في إسقاط اللوم والنقد وإظهار الإختلاف والعقاب إلى خارج الذات وتوجيهه إلى طرف آخر كالزوجة ملاذا لحماية الذات وتحقيق إتجاه إيجابي نحو الذات كأن يقول الزوج (أنها لا تهتم بي، إنّها لا تفهمني)(Alisha & Brenda,2001 :29). ويشير عكاشة 1988 إلى أن العنف ما هو إلا وسيلة لإسقاط الكراهية التي ترتبط بغريزة حفظ الذات، العنف هو نهاية المطاف لسلوك عدواني مستمر والعدوان يعني عقد العزم والإصرار على مطاردة وملاحقة إهتمامات الفرد، أما العنف هو إستخدام القوة قهراً أو التهديد بإستخدام القوة (عكاشة،1988: 189).

وأمام هذا العنف الزواجي تعيش المرأة اللاإستقرار النفسي بسبب رفضها له من جهة وإعتباره مشروعاً ومقبولاً إجتماعياً، فهي تتقبله وترضى النقد والعقاب بغية إستمرار الحياة الزوجية فتحرص على مداومة العلاقة الزوجية، مهما كانت ظروفها ومهما كلفها الأمر، كذلك فإن الزوجة تدرك الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء إستخدام الزوج لتلك المهارات التوكيدية السلبية، كما تراعي مسؤولياتها عن هذا التصرف السلبي (Fleming,1979).

وقد يرجع السبب في عدم الإستقرار النفسي و إستمرار المرأة في العلاقة الزوجية على الرغم من تعرضها إلى أشكال عديدة من العنف هي الظروف الإقتصادية، وإعتمادها المادي على الزوج، أو الضغوط الإجتماعية وعدم وجود أي مساندة إجتماعية بعد الطلاق أو الإنفصال كذلك رغبة المرأة في المحافظة على الأبناء والتواجد بقربهم حيث ترى أن عدم الحرمان منهم يمنعهم من الإنحرافات السلوكية، إضافة إلى أن نظرة المجتمع تجاه المطلقة وما تحمله من وصمة عار داخل المجتمع. فالزوجة يجب أن تتبنى أساليب إيجابية وتوظفها بطريقة فعالة في كف العنف وضمان عدم تكراره حتى تحمي نفسها، فهي لا تمنع العنف، ولكنها ربما تخلق توافقاً زواجياً.

كما تبين نتائج الجدول (3) أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين متوسط درجات التقدير الإجتماعي لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية، حيث قدرت قيمة «ت» 4.55 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة أن منخفضي التوكيدية يفتقرون إلى المهارات المتعلقة بالعلاقات الشخصية المتبادلة، ولديهم توقعات سلبية حول بعض أشكال السلوك إعتقاداً منهم أنه سيثير عدم الاستحسان لدى الآخرين أو أنها غير مقبولة إجتماعياً و ليس لها تقدير إجتماعي. حيث يُرى الزوج في تعامله مع المرأة من منطق تفوقه عليها، مما يضر بالعلاقة التي يجب أن تستمر بينهما، و كذلك فقد تدرك المرأة هذه التصرفات بأنها عدوانية موجهة إليها. تخدش حياءها وتؤذي مشاعرها فقد تتبنى إتجاهات سلبية

نحو الزوج. وتأتي بممارسات إستفزازية ضده لكسر شوكته فإن وجد الزوج مقاومة من زوجته و ردّة أفعال حازمة منها،جنح إلى قطع سلسلة العنف، وهو ما يعد عاملاً إضافياً للقلق والضغط النفسي، و التهديد و عدم التقدير الإجتماعي، و بهذا تكون مهارات التوكيد السلبية المرتفع ليست وسيلة لخفض القلق والضغوط النفسية وإعادة التقدير الإجتماعي بل وسيلة لتأجيلها بدفع الزوج في إتجاه العنف،فالإسراف في إظهار الإختلاف والعتاب والتعبير عن الغضب وكثرة النقد خاصة أمام الآخرين وتوجيه اللوم دون توقف ينشأ مناخاً مهيئاً لعدم التقدير الإجتماعي والعنف الزواجي سواء كان لفظياً أو بدنياً أو عدائياً.

كما تبين نتائج الجدول (3) إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات القناعة لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية، حيث قدرت قيمة «ت» 3.38 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. فالمرأة ضحية العنف الزواجي تشعر بالإحباط وعدم الطمأنينة و القلق وعدم التقدير الإجتماعي، بالإضافة إلى عدم الإستقرار النفسي، فتصبح غير قانعة بحياتها الزوجية التي تتسم بالعنف والتهديد، حيث يعد المناخ المهيأ لإندلاع العنف الزواجي نظراً لإنخفاض الكفاءة الذاتية لدى الزوج في التعبير عن المشاعر الإيجابية مع الإفراط في مهارات توجيه النقذ واللوم والعقاب و التعبير عن الغضب، والدفاع عن الحقوق الخاصة. فتعرض الزوجة للنقد بشكل مستمر بما يحتويه من عبارات غاضبة، وخاصة عندما يرتبط بالتعبير عن الغضب فيؤثر على مشاعرها ونظرتها لنفسها وعن مفهومها لذاتها وعدم قناعتها (Polillo,2003 :1990).

- عرض ومناقشة نتائج الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه «توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية درجات المتغيرات الشخصية (العدوان/العداء، الإعتمادية، تقدير الذات، الكفاية االشخصية، التجاوب، الإنفعالي، الثبات الإنفعالي، النظرة للحياة) لدى المرأة الجزائرية ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة الجزائرية العادية» ولقد إستخدمنا إختبار «ت» في التحقق من صحة أو بطلان هذا الفرض. ويمكن تمثيل هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول (4) الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجات متغيرات الشخصية لدى المرأة ضحية العنف الزواجي مقارنة بالمرأة العادية.

العينة / أبعاد مقياس الرضا عن الحياة	المرأة ضحية العنف الزواجي		المرأة العادية		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
	م1	ع1	م2	ع2		
العدوان / العداء	22.98	6.08	19.16	5.02	3.38	0.01
الإعتمادية	18.88	4.59	15.98	4.33	3.22	0.01
تقدير الذات	18.44	4.61	15.30	5.26	3.04	0.01

الكفاية الشخصية	17.68	3.68	14.92	3.37	3.83	0.01
التجاوب الإنفعالي	18.94	4.34	16.26	5.18	2.79	0.01
الثبات الإنفعالي	16.02	3.36	13.57	4.12	3.39	0.01
النظرة للحياة	21.52	5.50	17.60	4.78	3.77	0.01

يتضح من الجدول (4) وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط الدرجات التي حصلت عليها المرأة ضحية العنف الزواجي في إستبيان تقدير الشخصية في مختلف المقاييس الفرعية العدوان/العداء والإعتمادية وتقدير الذات والكفاية الشخصية والتجاوب الإنفعالي والثبات الإنفعالي والنظرة للحياة مقارنة بالمرأة العادية. وهي نتائج تشير إلى أنه كلما كانت المرأة معرضة للعنف الزواجي كلما كانت تشعر بالملل والعنف والتعاسة وبأنها غير مرغوب فيها، ولا تستطيع الإندماج مع الآخرين نتيجة الشعور بوجود فجوة نفسية تباعد بينهن وبين أشخاص الوسط المحيط، مما يترتب عليه صعوبة الإنخراط في علاقات مشبعة ومثمرة مع الآخرين، كلما كانت شخصيتهم تتصف بالعداوة والكراهية والإعتماد على الآخرين، وعدم تقبلهم لذاتها، والشعور بالنقص، وإضطراب العلاقات الإجتماعية، إلى جانب عدم القدرة على مواجهة مطالب الحياة اليومية، والشعور بالعجز، والضآلة، والتأرجح المستمر للحالة المزاجية بين مشاعر البهجة ومشاعر الحزن والإنزعاج لأدنى مشكلة أو صعوبة تتعرض لها، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه معظم الدراسات (نيفلز Nevels (1978)، هوجات Hogat (1981)، مورجان Morgan (1985)، بيرهيكاياتي Birhekaity (1986) ، روزليا ودنيس Rosalia & Dennis (1990) وفيوليت فؤاد (1990).

وعليه تتفق نتائج الدراسة الحالية عموماً مع التوقع العام التي بدأت به الدراسة فيما يخص الإفتراضات القائمة عليه أو مع ما انتهت إليه دراسات أخرى أقرب في هذا الميدان، نظراً لأن سلوك العنف الزواجي يتشكل وفقاً لمحددات شخصية وثقافية وإجتماعية وسياقية، حيث يصعب فهمه في ضوء عدد قليل من المتغيرات نظراً لأن العنف الزواجي يؤثر على الأطفال وعلى إهتزاز صورة المرأة عن ذاتها، ويؤثر بصورة قوية في العلاقة الزوجية ومدى الرضا والإستقرار النفسي الإجتماعي للمرأة والطمأنينة التي تمكنها من أداء وظائفها الأمومية في أحسن الصور، فالحاجة ماسة لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية تعنى بتقدم تصورات حول إستراتيجيات وسبل المواجهة والوقاية من العنف الزواجي.

الإقتراحات:

* وضع برامج تربوية إرشادية من شأنها تأهيل الشاب لحياة أسرية صحية بعد الزواج، وتعزيز ثقته بنفسه وإحترامه لذاته.

* تدعيم التكنيكات المهنية اللازمة لتنمية وعي الشباب بظاهرة العنف ضد المرأة، كالمناقشة الجماعية التي تسهم في تبادل الآراء وتغيير الإتجاهات وتنمية القدرة على تغيير الأفكار الخاطئة حول المرأة.

* تقديم برامج إرشادية ترمي إلى تعليم الأبناء صغاراً وكباراً كيفية حل مشكلاتهم بالطرق السليمة بعيداً عن العنف بكل أشكاله، وتعليمهم كيفية الإبتعاد عن الأفكار التقليدية التي تمجد الذكورة، و تحرض على ممارسة العنف ضد المرأة.

* إنتشار مراكز حماية المرأة التي تتصف بالكفاءة والفعالية وتوفير الرعاية الإجتماعية والنفسية والتأهيل النفسي لمساعدة المرأة على تجاوز محنة العنف وحل مشكلاتها و توفير الرعاية الصحيحة لها، وإعادة ثقتها بنفسها من أجل أن تعيش حياة خالية من الإحساس بكونها كانت ضحية للعنف.

* تنظيم الندوات والمحاضرات التي تساعد الشباب بصفة عامة والرجال المتزوجين بصفة خاصة على تنمية البيئة المعرفية فيما يتعلق بالقيم والأخلاق والعلاقة بين الرجل والمرأة.

* وضع برامج إرشادية تهدف إلى تعزيز ثقافة تبادل الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة، خصوصاً الشباب الذين هم في سن الزواج، مع تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب حيث تتبنى أهداف إجتماعية يسعى الأعضاء إلى تحقيقها مثل محاربة الإدمان ومقاومة التمييز القائم على الجنس.

* المقابلات الفردية لبعض الحالات من الشباب ذوي السلوك المنحرف لمعرفة الأسباب التي تؤدي بهم إلى القيام بهذا السلوك، وتوجيههم إلى التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية التي تجعل منهم مواطنين صالحين.

* حماية المرأة من العنف الموجه إليها من خلال مسؤولية الحكومات عن حماية مواطنيها من الإنتهاكات، و تجريم كل أنواع العنف ضد المرأة، سواء كان رسمي أو مجتمعي في قانون العقوبات.

* تنظيم حملات قومية تحث فيها الحكومة المواطنين عبر وسائل الإعلام على مشاركة الأحزاب والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان في تغيير الصورة السلبية للمرأة في المجتمع.

* ولقد اتخذت الجمعية العامة قرارات من شأنها أن تحدّ من تنامي هذه الظاهرة،فلقد أشارت المادة 3 إلى أن للمرأة الحق في التمتع على قدم المساواة مع الرجل بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي حماية هذه الحقوق والحريات، وذلك في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر ومن بين هذه الحقوق: أ- الحق في الحياة، ب- الحق في المساواة،ج- الحق في الحرية والأمن الشخصي، د- الحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون،هـ- الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز، و- الحق في شروط عمل منصفة ومواتية، الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية (تادريس،ب.ت: 79-80).

* تتصل دور وسائل الإعلام المختلفة بنشر الوعي عن العنف الزواجي و أخطاره من خلال إستضافة المختصين بالإرشاد النفسي والزواجي وتدعيم الإستراتيجيات الإرشادية والعلاجية للعنف الزواجي مع التطرق إلى آثاره النفسية والإجتماعية على حياة المرأة من جهة وحياة الأطفال من جهة أخرى.

* التوعية الدينية والعودة إلى القانون الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي المرأة كامل حقوقها وعزتها و كرامتها، كما نقدم لها الحماية و الحضانة الكاملة، قال الله تعالي «وَ لَهُنَّ مِثْلُ الذِي عَلَيْهِنَّ بِالمَعْرُوفِ» (البقرة:228)، «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالمَعْرُوفِ » (النساء:19).

* القضاء على الأمية القانونية للمرأة، وصولاً إلى معرفتها لحقوقها الممنوحة لها بالقوانين، مع ضرورة دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفقيرة والعاملات في القطاع غير الرسمي بتوفير فرص عمل لائقة و رعاية صحية و تأمين إجتماعي لهذه المرأة ضحية العداء الزواجي.

* ضرورة تحمل الأسرة مسؤولياتها من خلال مراقبتها سلوكيات أبنائها الذكور منذ نعومة أظافرهم ومتابعتهم وتزويدهم بالقيم الدينية والأخلاقية في ضوء المتغيرات الثقافية وتحديات العولمة في الوقت، إذ يتوجب على الوالدين أن يعملا على غرس قيم الخير والصلاح في نفوس أبنائهم، وتزويدهم بالتوجيهات والإرشادات التربوية السليمة، وإرساء قواعد التربية ضد العنف عامة، والعنف الزواجي لدى الفئات الاجتماعية كلها.

* التفكير بالحلول الوقائية التي تمنع وقوع العنف من البداية ضد المرأة، فالوقاية خير من العلاج، ومن بين تلك الحلول الوقائية ما يلي:

أ- إيجاد برامج تدريبية للبنين والبنات تغير المفاهيم التي تحرض على ممارسة العنف ضد النساء من خلال المؤسسات الإعلامية والتربوية.

ب- تنفيذ برامج تربوية خاصة تهدف إلى تأهيل الفتاة وإعطائها الثقة بالنفس وتمكينها و تقوية إحترامها لذاتها.

ج- تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة من خلال برامج توجه للأسرة و للشباب المقبل على الزواج.

د- إدخال مفاهيم تبادل الأدوار داخل الأسرة إلى المناهج الدراسية وتعليم البنين والبنات مهارات حل النزعات بالطرق السليمة.

هـ- تدريب أفراد الشرطة والقضاء والأطباء والأخصائيين الإجتماعيين والنفسانيين و كل من له صلة بالتعامل مع النساء والفتيات ضحايا العنف على كيفية التعامل معهن وتوفير الحماية والخدمات الفورية والعلاجية والتأهيلية (مكاوي،2006: 118).

ن- تنظيم حملات إعلامية واسعة الإنتشار تركز على عدم قبول كافة أشكال العنف ضد المرأة، ومراجعة صورة المرأة في الإعلام، بما في ذلك الأفلاموالعروض والبرامج الدينية، التي تشير إلى تدنّي مكانة المرأة باعتبارها أقل شأناً من الرّجل.

و- تنظيم حملات لتوعية النساء بأن ما يمارس ضدهن من عنف أمر غير طبيعي، وليس عرفاً، مع تشجيع القيادات المجتمعية والباحثين الإجتماعيين على مستوى المجتمع المحلي على إدراك قضية العنف ومساعدة مجتمعاتهم على منع حدوثه.

ي- تعديل المناهج الدراسية، بما يؤكد الدور الإيجابي للمرأة في المجتمع وداخل الأسرة، مع تغيير الموضوعات النمطية المنحازة في قضايا التمييز بين المرأة والرجل (تادرس،ب.ت:64-65).

المراجع

المراجع العربية:

1- فرج صفوت،إبراهيم هبة (1999): إدراك العنف ضد المرأة بين المصريات والسعوديات، جامعة المنيا، مجلة الآداب الإنساني، المجلد 33 الجزء الثاني، 373-413.
2- إبراهيم،أبو الحسن عبد الموجود (2008): ديناميات الإنحراف والجريمة (التفسيرات-القضايا-الممارسة العامة) الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث.
3- الأحمد، أمل (2004): مشكلات و قضايا نفسية، بيروت، مؤسسة الرسالة.
4- تادريس، مارلين(بدون تاريخ): نساء بلا حقوق، رجال بلا قلوب، العنف ضد المرأة في مصر، تقرير حول العنف المنزلي في منطقة منشأة ناصر، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، مصر الجديدة.
5- حلمي، إجلال إسماعيل (1999): العنف الأسري،القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية.
6- الداهري،صالح حسن(2008): أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري، عثمان دار صفا.
7- الدسوقي، محمد، سلطان، عادل (2002): دراسة مقارنة بين الأزواج والزوجات ممارسي وغير ممارسي العنف الأسري في ضغوط أحداث الحياة وبعض الخصائص الشخصية، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة المنيا،العدد 44، إصدار خاص، 9-197.
8- مزي، ناهد و عادل، سلطان(1999): العنف ضد المرأة، رؤى النخبة والجمهور العام، القاهرة، الجمعية الوطنية للتنمية والبيئة.
9- شوقي، طريف(2002): العنف في الأسرة، الإستراتيجيات وسبل المواجهة والوقاية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد الخامس، ص.ص27-52.
10- شرف،الدين فهيمة(2008): مشكلة إمرأة أم مشكلة رجل، جدلية القهر، مجلة الوحدة، السنة الأولى، العدد.9
11-صابر، ممدوح، رشاد محمود(2004): دور التوافق الزواجي كمتغير وسيط في العلاقة بين مهارات توكيد الذات والعنف الأسري الموجه ضد المرأة، مجلة بحوث كلية الآداب، العدد السابع و الخمسون، جامعة المنوفية.
12-عبد الخالق، أحمد(1993): إستخبارات الشخصية، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

13- عبد الوهاب ليلى(2000): العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر.
14- عكاشة، أحمد محمد(1988): علم النفس الفسيولوجي، القاهرة، دار المعارف.
15- عكاشة، أحمد(1992): الطب النفسي المعاصر،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
16- غانم، محمد حسن(2007): العنف الأسري، دراسة في سيكولوجية الجرائم الأسرية المنشورة في الصحف المصرية بإستخدام تحليل المضمون، مجلة علم النفس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، صفوت العدد، 73-74، ص ص 144-159.
17- فرج صفوت والناصر حصة (1999):العنف ضد المرأة و علاقته ببعض سمات الشخصية، القاهرة، مجلة دراسات نفسية، المجلد التاسع، العدد 3،ص ص32-253 .
18- فيوليت، فؤاد إبراهيم(1990): دراسة للعلاقة بين خبرة الإحساس بالوحدة النفسية وبعض متغيرات الشخصية لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة عين الشمس، العدد 14، ص ص 7-27.
19- مكاوي، عاطف مصطفى(2006): تقويم مراكز حماية وإستضافة المرأة، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد 20، الجزء الأول.
20-مكي، رجاء، عجم سامي (2008): إشكالية العنف: العنف المشروع والعنف المدان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر.ص ص 101-121.
21- معتز عبد الله(2000): علاقة السلوك العدواني ببعض متغيرات الشخصية، في معتز عبد الله، بحوث علم النفس الإجتماعي والشخصية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ص ص183-243 .
22- يوسف، فايزة(1996): الذكاء الاجتماعي، ومهارات التفاعل الاجتماعي الكفء، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات النفسية، الدورة التأسيسية الأولى للأخصائي النفسي المدرسي، ص ص241-251.

المراجع الأجنبية:

23-Adams,J(1987) :Explanatory style, sex role identity and self efficacy in violent, conflicted and satisfied couples, diss-abst inter, Vol 48(2.B),556.
24- Alexandre, Price(2001): Domestic violence doesn't discriminate, national clearinghouse for the defense of battered women, 16 Nov, Philadelphia, USA.
25-Alisha, A, Brenda,T,(2001): Self-Esteem as a predictor of attitudes toward wife abuse among Muslim women, journal of psychology, Volume 141, N°(1), pp 23-30.
26-Bahai,A community of the united king dom,(2001): En ding violence in the family, National spiritual assembly of Baha is of the united king drom, February CE.
27-Baumeister, R,F,Smart,L,Boden,J.M.(1996):Relation of threatened egotism to violence and aggression: the dark side of high self-esteem, psychological review, 103, N°, pp 5-33.
28-Berkowity,L.(1993): Aggression its causes, consequences and control, New York, McGraw hill, pp265-295.
29- Cate,R. Koval, J.(1982): Violence between couples: profiling the male abuser, personnel and guidance journal, Volume 61,N°(4),pp 222-224.
30-Ca thy, Ward,(2001): Violence leaves mark on the minds of adolescents, the journal Injury prevention, N°(7), pp297-301.
31- Fleming, J, B,(1979): Stopping wife abuse: A guide co, the emotional, psychological and legal implications for the abused woman those helping her, New York, Anchor press, doubleday.

32-Heise,L.Lori (1994): Violence against women, world bank discussion papers, Jacques line pitangury and Adrienne Germani, N,Y, pp19-20.
33-Hogat,M.(1981): Loneliness as a function of selected personality psychological and demographic variables in Iramian students(doctoral dissertation),university of Pennsylvania, (1981) dissertation abstracts international,1981, 42, (3),1149, B (university microfilms N°8117793.
34-Holtzworth,A,Bates,L,Bandin,E,(1997): A bricf review of the research on husband violence, aggression and violent behavior, Volume 2,N°(1),pp65-99.
35-Morgan,H,(1985):Loneliness in college students as a function of a social network map, Dissertation abstracts international, Vol.46(5B),p1744.
36-Nevils ,R ,(1978):A study of loneliness selected interpersonal, historical, situational, and experimental aspects, dissertation abstracts international,Vol.39(6-B),p2997.
37-Noel,Bridget Bush,(2000): Comparisons of moral reasoning levels between Battered and non-Battered women, journal of interpersonal violence,(6)pp367-375.
38-Polillo,S,(2003): The effects of domestic violence on child witnesses, provided by national library of medicine, Volume, 5, N° pp177-193.
39-Ratner,P.(1998): Modeling acts of aggression and dominance as wife abuse and exploring their adverse health effects, J. of marriage and the family,60(Mag),pp 453-465.
40-Rosembaum,A,O'Leary,D.(1981): Marital violence : characteristics of abusive couples, journal of consulting and clinical psychology, Volume 49, N°(1),pp 63-71.
41-Rosalia,S & Dennis, H,(1990): Unraveling paradoxes in loneliness research and element of social theory and loneliness social behavior, Vol,5(3), pp169-184.
42-Sheafer,Badford,W,Horejsi, charles,R,(2006): Techniques and guidelines for social work, practice, seventh edition, N,Y, Pearson.
42-Simons, J(1998): Socialization in the family of origin and mal dating violence, J of marriage and the family,60,Nov,pp 467-478.
43-Tamsin,K,Staiger,P,(2000): Male domestic violence: Attitudes, aggression and interpersonal dependency journal of interpersonal violence, Volume 15,N°(1),pp16-30.
44-Tjaden,P,Thoennes,N,(1998):Prevalence incidence and consequences of violence against-on-en: findings from the national violence against women survey. U.S.A, Department of justice. office of justice programs, national institute of justice.
45-Ward,C,(2001): Violence leaves mark on the minds of adolescents, the journal in jury prevention, N°(7),pp297-301.
46-Wofford, S, Elliott,D,(1997): Asocial learning theory model of marital violence, journal of family violence, Volume 12,N°(1),pp21-47.
47-Wisdom,C,S,(1989): the cycle of violence, science, Vol (2), P244.